

## البحرين: ترحيب بالعمفو العام، لكن يجب تعديل القانون

في 5 فبراير/شباط 2001 وفي خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة والثلاثين لإنشاء قوة دفاع البحرين، أعلن أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عفواً عاماً عن السجناء والمعتقلين السياسيين فضلاً عن المعارضين الذين يعيشون في المنفى.

وأطلق الآن سراح مائتين وتسعة وثمانين سجيناً ومعتقلاً سياسياً كانوا معتقلين بخصوص الاضطرابات الأهلية التي وقعت في منتصف التسعينيات. ومن بينهم أربعة سجناء رأي هم عبد الوهاب حسين، وسيد إبراهيم عدنان العلوي، والشيخ حسن سلطان، وحسن مشيمع، الذين ظلوا محتجزين من دون تهمة أو محاكمة طوال خمس سنوات. وورد أن عمليات الإفراج ليست مشروطة.

كذلك أبلغ 108 مواطنين بحرينيين يعيشون في المنفى القسري، معظمهم في الخليج وسوريا بأهم يستطيعون العودة إلى البحرين. وأعلنت وزارة الداخلية أسماءهم التي ما لبثت الصحف البحرينية أن نشرتها.

وبحسب بيان أصدرته وزارة الداخلية في 5 فبراير/شباط "سينفذ أيضاً العفو عن سائر البحرينيين المقيمين في الخارج على أساس الإجراء نفسه." وورد أن ما لا يقل عن 400 مواطن بحريني آخر، بينهم نساء وأطفال، يعيشون في المنفى القسري، وبخاصة في أوروبا.

وقالت منظمة العفو الدولية "إننا نرحب بالإفراج عن السجناء والمعتقلين السياسيين في البحرين. ونأمل أن يعقبه المزيد من الخطوات الإيجابية مثل تعديل قوانين البلاد حتى تنسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان." وقد ناضلت منظمة العفو الدولية سنوات عديدة لإلغاء بعض القوانين، من ضمنها القانون. بمرسوم للعام 1974 الخاص بإجراءات أمن الدولة.

وقد أفرج الآن عن أكثر من 1100 سجين ومعتقل سياسي. بموجب مراسيم العفو التي أصدرها أمير البلاد الذي تسلم مقاليد السلطة في العام 1999 عقب وفاة والده. ويأتي هذا العفو الأخير قبل عشرة أيام فقط من إجراء استفتاء حول ميثاق وطني سيمهد الطريق لإجراء إصلاحات سياسية، ومن بينها قيام برلمان منتخب.

وقد طلبت منظمة العفو الدولية عقد محادثات مع المسؤولين الحكوميين في البحرين في مارس/آذار.

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة  
على الهاتف رقم: +44 20 7413 5566

منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW . موقع الإنترنت <http://www.amnesty-arabic.org>

جرى تحديثه آخر مرة : في 7 فبراير/شباط